

# الضمان الاجتماعي المجلة الاسرائيلية للضمان الاجتماعي



تصدر عن مؤسسة التأمين الوطني

كراس 120  
سبتمبر 2023



## تلخيص الابحاث



## استخلاص الحقوق الاجتماعية في الوسط الحريدي

ألكساندر موشكوفيتش<sup>1</sup>

تشير الأبحاث إلى أن نسبة استخلاص الحقوق الاجتماعية تميل لأن تكون منخفضة. تناقض هذه الظاهرة قيم دولة الرفاه، والتي تم بموجبها تحديد المخصصات، كما تساهم في زيادة الفقر وزيادة انعدام المساواة الأفقي والعامودي في الدولة. في إطار المقالة، سنقارن بين استخلاص الحقوق في المجتمع الحريدي واستخلاص الحقوق في المجتمع عموماً في إسرائيل، وسنشير إلى التغيير اللازم في طبيعة عمل مختلف الجهات المؤسساتية لأجل تحسين حجم استغلال الحقوق في المجتمع الحريدي (المتزمت دينياً). تعتمد المقالة على مقابلات شخصية تم إجراؤها مع شخصيات مركزية في المجتمع الحريدي، وكذلك على نتائج استطلاع (عبر الإنترنت) تم تحويله لـ 61 عاملاً اجتماعياً يعملون مع المجتمع الحريدي.

## تقاليد متجددة: الجهاز الصحي وتطور توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية في إسرائيل، 1970 - 2000

إفراات كيدار<sup>2</sup>

تفحص هذه المقالة وظيفة الجهاز الصحي في إسرائيل في تصميم وتطوير الخدمات في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية. بدأت هذه الوظيفة مع قيام الدولة ومع إنشاء وزارة الصحة وشعبة الخدمات الصحية النفسية، حيث طوّر الجهاز الصحي أطراً تشغيلية للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية داخل المستشفيات النفسية وخارجها. كان من المفترض أن "يحرّر" التوجّه لعدم المؤسسة وانتقال الرعاية إلى المجتمع، خلال سنوات الـ 70، الجهاز الصحي من هذه الوظيفة، وإيداع معالجة هذا الأمر بين يدي الوزارة المؤتمنة على مجال إعادة التأهيل والتشغيل (وزارة الرفاه). لكن في الواقع، لم تكن خدمات إعادة التأهيل التشغيلي ملائمة لاحتياجات هذه الشريحة من السكان، وقد تم إقصاؤها منها. أدى هذا النقص بوزارة الصحة لأن تنشئ بنفسها، عام 1972، أطراً تشغيلية من خلال وحدات الانتقال التشغيلية، وأن تنشئ في العام 1985 معامل محمية مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية. كانت هذه الحلول مقلصة جداً، وأدت في نهاية المطاف إلى طرح اقتراح قانون خاص، يرسخ من خلال التشريع، إعادة التأهيل التشغيلية للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية. عام 2000، ضمن

1 جمعية "هفينينو" التي تعمل على النهوض بالصحة النفسية والرفاه النفسي للملائم للسكان الحريديين والمنتدبين.

2 مدرسة العمل الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس

إجراءات تشريع قانون إعادة تأهيل المعاقين نفسيا في المجتمع، تم توسيع نطاق هذا الاقتراح إلى مجالات إضافية مثل الإسكان والترفيه. تم إلقاء مهمة تطبيق القانون على عاتق وزارة الصحة، وقد ابتكرت وطوّرت خدمات إعادة التأهيل في عدّة مجالات - وخصوصا في مجال التشغيل. يتم تقديم الخدمات من خلال نظام التعهيد لمبادرين خصوصيين وجمعيات، وتشكّل وزارة الصحة الجهة التنظيمية التشريعية لهذه الخدمات. في المقالة، سنقوم باستخدام النمط البحثي "دراسة حالة". تم إجراء 25 مقابلة شخصية مع محدّدي سياسات، مختصين مهنيين، مزوّدي خدمات وأكاديميون في مجال الصحة النفسية. كذلك، تم تحليل مستندات من أرشيف الدولة ومن أرشيف الكنيست. تم شرح وتفسير حفظ وتغيّر هذه الوظيفة التقليدية من خلال التوجّه المؤسساتي لتغيير السياسات. كذلك، يتم من خلال المقالة، شرح كيف تم النهوض بفكرة التشغيل وأهميته في السياق التاريخي وصولا إلى مستوى سنّ قانون إعادة تأهيل واسع النطاق، قانون حوّل هذه الشريحة، التي كانت مُستقصاة من إعادة التأهيل التشغيلي، إلى مستحقين له بموجب القانون.

## تجربة العمل والممارسات العملية لعاملة اجتماعية في مؤسسات نسوية: "بين الارتباط الشديد والشراكة وبين العزلة الشديدة والإحباط"

نوعام شومان هرئيل<sup>3</sup> وميخال ألموج-بار<sup>4</sup>

خلال العقود الماضية، نشأت في المجتمع المدني في إسرائيل مؤسسات نسوية تعمل لأجل المساواة الجندرية والنهوض بمكانة النساء، وتقوم بذلك من خلال تبني بُنيات تنظيمية مميزة تشكّل مواصفاتها ومميزاتها تحديا لموازن القوى التي تميّز المؤسسات الهيرارخية (الهرمية) والبيروقراطية. توفر بعض هذه المؤسسات خدمات الرفاه من خلال العاملات الاجتماعيات، وغالبا ما تتبّع هؤلاء توجّه عمل اجتماعي نسوي. يفحص البحث تجربة عمل عاملات اجتماعيات في مؤسسات نسوية تعمل في المجتمع المدني، إلى جانب التطرق للسياق التنظيمي وتأثيره على ممارساتهن العملية - وهو موضوع لم يخضع للدراسة بعد في إسرائيل. تم إجراء البحث وفقا لنمط البحث النوعي، ويتمحور حول تجربة 15 عاملة اجتماعية في منظمات ومؤسسات نسوية في إسرائيل، توفر خدمات الرفاه للنساء والشابات. تشير نتائج البحث إلى أن تجربة عمل هؤلاء العاملات هي ثنائية. تتألف هذه التجربة من الارتباط العاطفي والقيمي بالعمل والمؤسسة وكذلك من صعوبات متعدّدة، والتي تنبع - في كثير من الحالات - من تحدّي المؤسسات المتمثّل بتجسيد القيم النسوية في الميدان. يتضح من البحث أنه لأجل تجسيد ممارسات العمل الاجتماعي النسوي بأفضل صورة، تحتاج العاملة الاجتماعية لظروف وشروط مؤسساتية وتنظيمية ملائمة، في القلب منها الملاءمة بين الأقوال المصرّح عنها من قبل المؤسسة وسلوكها الفعلي. من هذا المنطلق، يمكن للبحث أن يوجّه المؤسسات النسوية نحو تحسين ممارساتها

3 مدرسة العلوم الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس.

4 مدرسة العلوم الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس.

التنظيمية وتطبيق مبادئها وقيمتها النسوية بصورة أفضل. من شأن مثل هذا التغيير أن يحسن، في نهاية المطاف، ظروف الشريحة التي تستهدفها هذه المؤسسات - النساء والشابات والفتيات.

## سياسات عامة غير مُعلنة؟ تحليل الهويات التشغيلية لتلبية احتياجات متضررات العنف الاقتصادي

جاليت بركات-دانينيلي<sup>5</sup>، داليت يسعور-بوروكوخوفيتش<sup>6</sup>، أريان رنان-برازيلي<sup>7</sup> وأورلي بنيامين<sup>8</sup>

تتوجّه متضررات العنف الاقتصادي في إسرائيل، النساء اللاتي يمنعهن أزواجهن من إمكانية الوصول إلى مواردهن الاقتصادية، إلى ثلاث مؤسسات رفاة تابعة للدولة: مؤسسة التأمين الوطني؛ الخدمات الاجتماعية، وبضمنها مراكز منع العنف؛ ووحدات المساعدة الملحقة بالمحاكم (عندما تكُن في إجراءات الطلاق). مؤخراً، ازداد الوعي لموضوع استحقاق متضررات العنف الاقتصادي للدعم، وتعزيز إمكانية إبداء الالتزام تجاههن. من وجهة النظر التي تركز على الهوية التشغيلية ضمن هذا السياق، من المتوقع نشوء سياسات عامة غير مُعلنة، وأن تقوم العاملات في مؤسسات الرفاه بإبداء التزام ودعم للمعلومات المتعلقة بالعنف الاقتصادي التي تقدّمها المتوجّهات، بالإضافة إلى إخلاصهن لتوجيهات الدولة الرسمية. تعرض وجهة نظر بديلة مصطلح **النشاط المجسد** لإبراز إمكانية تجاوب القاعدة الطبيعية في الهوية التشغيلية مع الحوار الجماهيري وتعيد تشكيل النشاط الذي يعتبر لانقا وأخلاقياً في ظل المكانة المهنية للعاملات الاجتماعية وإمكانيات عملها. حتى الآن، لم تتم دراسة العلاقات بين وجهتي النظر بالنسبة للقضية التي يتواجد الوعي بشأنها بحالة ارتفاع، وبناء على ذلك، فقد بقيت طريقة الربط بينهما في حالة من عدم الوضوح. لأجل استيضاح إمكانية تجاوب الهويات التشغيلية مع الوعي المتزايد بحيث يغيّر النشاط المجسد معنى المعلومات المتعلقة بالقضية، تقترح المقالة الربط النظري بين مصطلح **الهوية التشغيلية** وبين مصطلح **النشاط المجسد**، والذي يضيف إضاءة على مصادر الهوية التشغيلية. اعتماداً على معطيات 48 مقابلة شخصية مدمجة، حول موضوع التجاوب مع المعلومات المتعلقة بالعنف الاقتصادي، تم فحص الهوية التشغيلية على ضوء مصادر الصلاحية، مصادر الشرعية والقاعدة الطبيعية. أشار التحليل إلى ممارسات الدعم التي تعكس السياسات العامة غير المعلنّة في المجال. تشير الهويات التشغيلية الثلاث - البيروقراطية، العلاجية

5 جامعة بار إيلان وكلية أور يهودا الأكاديمية

6 كلية عيمك يزرا عيل على اسم ماكس شتيرن

7 جامعة حيفا

8 جامعة بار إيلان

والعاطفية - إلى أهمية الربط بين المعنى الذي يُعزى للمعلومات حول العنف الاقتصادي وبين المصادر التي يتم استخلاص هذه المعاني منها.

## عوامل الضغط في منظومة العمل-العائلة والضائقة النفسية: تحليل مقارن بحسب القطاع وبحسب الجندر

ليئات كولييك<sup>9</sup>

كان الهدف من البحث فحص العلاقة بين الضغوط في منظومة العمل - العائلة وبين الضائقة النفسية، والمقارنة بين مستواها في مجتمعاتها التقليدية (الحريديم والعرب) في المجتمع الإسرائيلي وبين انعكاساتها في المجتمع العصري (اليهود غير الحريديم). شملت الضغوط في منظومة العمل-العائلة الضغط الموضوعي في المنزل والعمل، الضغط الانتقائي في العمل والصراع الوظيفي بين العائلة والعمل. شملت عينة البحث 817 مشاركاً، وقد تم جمع المعطيات بواسطة رابط إنترنت من مجتمع أعضاء معهد الأبحاث بانلر. استند البحث إلى فرضية تقول إنه في القطاعات ذات الثقافة التقليدية-الجماعية، ستكون أضرار الضغوط التي يتم الشعور بها في منظومة العمل-العائلة على رفاه الفرد، ستكون أقل من الضرر الذي يحصل في القطاعات التي تتسم ثقافتها بالتوجه العصري- الفردي . تشير النتائج إلى فروق بين القطاعات والهويات الجندرية في تجربة الضغوط في منظومة العمل-العائلة: كانت قوة الصراع الوظيفي بين العائلة والعمل لدى الرجال الحريديم أعلى منها لدى النساء الحريديات، بينما كانت الضائقة النفسية التي تم تشخيصها لدى الرجال العرب أكبر منها لدى النساء العربيات. وجدت فروق أيضاً في سياق العلاقة بين الضغوط في منظومة العمل-العائلة والضائقة النفسية: كانت العلاقة بين الصراع الوظيفي وبين الضائقة النفسية أضعف لدى النساء من المجتمعات التقليدية (وخصوصاً المجتمع العربي) منها لدى الرجال. استنتج البحث هو أن الضغوط في منظومة العمل-العائلة تمسّ بالرفاه النفسي في كل القطاعات في إسرائيل، لكن النساء العربيات، وإلى حدّ ما النساء الحريديات أيضاً، تقمن باحتواء التوتّر أكثر من الرجال في هذه القطاعات. بخلاف الفرضية المتعارف عليها، والتي تقول إن النساء هنّ المتضرّرات الأساسيات من ضغوط منظومة العمل-العائلة، تشير النتائج إلى أن الرجال في المجتمعات التقليدية هم المتضررون الأساسيون، وخصوصاً الرجال العرب، حيث كانت مخاطر تعرضهم لضائقة نفسية هي الأعلى. بالنسبة للتوصية العملية، يجب على منظمات العمل تبني سياسات ودّية للعائلات، ومن الموصى به أن يقوم المختصون المهنيون بابتكار طرق تدخل ملائمة للقطاع والجندر.

## أنماط استخدام الوقت، أفضليات استخدام الوقت والفروق بين الرجال والنساء: نتائج من السياق الإسرائيلي

ليهى لاهط<sup>10</sup>، حين شاروني<sup>11</sup> وإيتي سند

تؤثر طريقة تقسيمنا لوقتنا بصورة حاسمة على رفاها النفسية (well-being). ولكن على الرغم من ذلك، في السياق الإسرائيلي، ليس هنالك ما يكفي من الانشغال بأنماط تقسيم الوقت وعلاقتها بالسياسات. تقوم مختلف الدول بجمع معلومات حول الموضوع، لكن في إسرائيل تم إجراء أول فحص شامل لتقسيم الوقت في بداية سنوات الـ 90 من القرن الـ 20. يفحص البحث الحالي الطريقة التي يقسم سكان إسرائيل وقتهم بها، حيث من شأن النتائج المتعلقة بهذا السياق أن تساهم في تحديد السياسات. تتمحور المقالة حول ثلاثة أسئلة: (1) كيف يقسم السكان وقتهم، بموجب أربعة معايير: النوم، العمل مقابل أجر، العمل دون مقابل، والوقت الشخصي؟ (2) هل هنالك فروق بين الرجال والنساء في طريقة استغلال الوقت؟ (3) كيف يفضل من تم إجراء المقابلات معهم استغلال وقتهم ضمن هذه الفئات؟ كانت طريقة البحث كمية، واعتمدت على استطلاع أجري على عينة تمثيلية مؤلفة من 671 شخصا من السكان البالغين في إسرائيل. تشير نتائج البحث إلى وجود فروق بين الرجال والنساء، وبين القطاعات المختلفة. فضل غالبية من أجريت معهم المقابلات تخصيص وقت أكثر للنوم وللوقت الشخصي، ووقت أقل للعمل مقابل أجر أو بدونه. ما يزال الرجال يميلون أكثر من النساء لتخصيص وقت أطول للعمل مقابل الأجر، بينما تخصص النساء وقتنا أطول من الرجال للعمل دون مقابل. في ظل قلة المعلومات بشأن استخدامات الوقت في إسرائيل، كانت للبحث مساهمة علمية تركز على تقديرات تقسيم الوقت في إسرائيل. يشير البحث إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها النهوض بإجراء استطلاع قطري لقياس الوقت في إسرائيل.

10 الكلية الأكاديمية سابير

11 جامعة بن غوريون في النقب، والكلية الأكاديمية سابير